التمكين الحقوقي من خلال الحق في التعليم

human rights empowerment Through the right to education

فاكية سقني ♦
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف 2 / الجزائر
s11fakia@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2022/01/17 تاريخ القبول: 2022/11/24 تاريخ النشر: 2023/01/01

الملخص:

إن تعليم حقوق الإنسان لكل فرد من أفراد المجتمع وإدخالها في ثقافته وتحويلها إلى واقع له دورًا كبيرا في تعزيز فهم هذه الحقوق والشعور بأهمية المطالبة بها، وبضرورة احترامها والدفاع عنها، مما يدفع الأفراد إلى المشاركة بفعالية في تنمية وطنهم ورفاهية مجتمعهم.

من هذا المنطلق، تظهر أهمية تعليم حقوق الإنسان وأولويته للتمكين من خلال مساهمته في نشر ثقافة حقوق الإنسان للوعي بها والمطالبة باحترامها وحمايتها.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان- تعليم حقوق الإنسان- التمكين الحقوقي- ثقافة حقوق الإنسان- التربية على حقوق الإنسان.

Abstract:

Teaching human rights for each individual in the society, as well as its integration in its culture, its transmission into reality, has a crucial role in consolidations learning these rights and the awareness of the importance to claim, to protect and to defense them, all that led individuals to participate effectively in their party development and society welfare.

From this point, seems the importance of teaching human rights and its priority for empowerment through its contribution in diffusion human rights culture to be aware of it, demand its respect and protection.

Keywords: Human rights - Teaching human rights - Human rights empowerment- Human rights culture - Human rights education.

♦ المؤلف المرسل

التمكين الحقوقي من خلال الحق في التعليم

مقدمة:

يعدّ التعليم من أهم أسس بناء الإنسان، ومن الأهمية ربط العملية التعليمية بتنمية الشخصية التي تكون الهوية المتوازنة ركيزتها، ولا يختلف أحد على أن التعليم (وكذلك التعلّم) هو أهم روافد التغيير الحاصل، وأهمّ أدوات التكيّف معه أيضاً، وهو تالياً الركيزة الأساسية للتمكين على المستوى الوطنيّ أو الفردي.

ومع سيطرة مجتمع المعرفة في هذا القرن، صار التعليم أحد أهم عناصر التنمية المستدامة والتمكين، لأنّ رأس المال المعرفي هو رأس المال الحقيقي- كما يبيّن تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، حيث جاء فيه بأن التعليم والمعرفة هما وسيلتا توسيع خيارات التنمية، أي التمكين، وأنّ ركيزة التمكين الأولى التي يوفّرها التعليم هي معرفة الحقوق والواجبات، وبالتالي توسيع المشاركة السياسية الفعالة، فقد وضع التعليم في قائمة الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، حيث جاء في المرتبة الثانية مباشرة بعد هدف القضاء على الفقر والجوع.[1]

إن أهمية التعليم وأولويّته للتمكين تظهر من خلال مساهمته في نشر ثقافة حقوق الإنسان للوعي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، هذا بعد ضرورة النص القانوني لهذه الحقوق في التشريعات القانونية المختلفة، حيث يعتبر الاعتراف القانوني بحقوق الإنسان، وتعليم حقوق الإنسان كمدخل للتمكين وثنائية دافعة له.

بل أكثر من ذلك يعتبر تعليم حقوق الإنسان من وسائل ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية على مستوى العملي إذا تم عن طريق آليات مؤسساتية ووضع له برامج واستراتيجيات تساعد على تحقيق ذلك.

كما يعد مفهوم حقوق الإنسان من المفاهيم الشائكة وقديمة قدم الإنسان بالنظر إلى كونه موضوع واسع في مضمونه لشموله على مجموعة من الحقوق المختلفة سواء المدنية أو السياسية، والاجتماعية أو الاقتصادية،[2] ولكون أغلب النظم والتنظيمات القانونية والسياسية قد نظمت هذا الموضوع، ولأنه موضوع خطير في آثاره لتدخله في حياة الإنسان اليومية، وفي نشاطاته المختلفة وعلاقته الفردية والذهنية بالآخرين وبالسلطة القائمة على أمر الجماعة، وأي إنكار لحق من تلك الحقوق في النهاية هو إنكار لوجود الفرد ولكرامته، ونفي لشرعية وجود الدولة نفسها،[3] ولوجود العديد من التصنيفات لحقوق الإنسان التي درجت عليه أدبيات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي لا تعدو إلا أن تكون وصفا للحالة العامة لتطور هذه الحقوق في الفكر القانوني والسياسي.[4]

---

[1] - قرني بهجت، التنمية الإنسانية العربية في القرن الحادي والعشرين: أولوية التمكين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان، المجلد 37، العدد 428، السنة 2014، ص 24.

[2] - الدباس علي محمّد صالح ، علي عليان محمّد أبو زيد، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ودور شرعية الإجراءات الشرطية في تعزيزها: دراسة تحليلية لتحقيق التوازن بين حقوق الإنسان وحرياته، وأمن المجتمع تشريعيا وفقها وقضاءا، طبعة 2005،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،السنة 2005، ص 26.

[3] - دونللي جاك، ترجمة مبارك علي عثمان، مراجعة محمّد نور فرحات حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، الطبعة العربية الأولى 1998، الناشر المكتبة الأكاديمية، القاهرة، السنة 1998، ص 24.

[4] - علوان محمّد يوسف، الموسى محمّد خليل، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى 2007، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، السنة2007، ص 30.

لهذه الأسباب وغيرها، كان لا بد من معرفة هذه الحقوق وأهمية تعليمها، وبضرورة احترامها والدفاع عنها، وبحث جميع سبل التعليم التي تؤدي إلى بناء ثقافة حقوقية في المجتمع وتطوير المعرفة والمهارات والقيم المتعلقة بذلك.

من هنا، فالإشكالية الأساسية لهذه الدراسة تتمحور حول معرفة الآتي: **ما هو دور التعليم في التمكين من حقوق الإنسان ؟**

للإجابة على هذه الإشكالية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضح من خلال وصف مفاهيمي لتعليم حقوق الإنسان، ومحاولة معرفة أهميته في بناء ثقافة عالمية حقوق الإنسان والمطالبة بالتمكين منها وحمايتها، وتحليل أهم أهدافها وكيفية إدماجها في المناهج التعليمية، وبحث جميع سبل التعليم التي تؤدي إلى بناء ثقافة حقوقية في المجتمع وتطوير المعرفة والمهارات والقيم المتعلقة بذلك. والرفع من الوعي الحقوقي، وبضرورة احترام والدفاع عن حقوق الإنسان.

لهذا تم تقسيم الدراسة إلى جزئيتين نتناول في الجزئية الأولى مدخل مفاهيمي لتعليم حقوق الإنسان، وفي الجزئية الثانية نحاول استخراج مختلف أهداف تعليم حقوق الإنسان من منظورها الحقوقي ومعرفة كيفية وحالة تعليم حقوق الإنسان.

أولا: مدخل مفاهيمي حول تعليم حقوق الإنسان

لقد بذلت أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها منذ إعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعتبر التعليم من الحقوق الأساسية الذي يعزز باقي الحقوق، جهودا كبيرة في اتجاه تعزيز تعليم حقوق الإنسان في المراحل التعليمية كلها ولفئات المجتمع كافة، من خلال عقد العديد من المؤتمرات والندوات في هذا الشأن، خاصة منذ إعلان عقد لتعليم حقوق الإنسان، والعمل على تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات التعليمية وكل قطاعات المجتمع المدني للسعي في هذا الاتجاه.

لهذا سنحاول في الجزئية الأولى من هذه الدراسة التطرق لأهم المؤتمرات والندوات التي تضمنت مسألة التعليم وحقوق الإنسان، بعد ها نتطرق لمفهوم تعليم حقوق الإنسان والمفاهيم المقاربة لها محاولة منا بناء مقاربة مفاهيمية لمصطلح تعليم حقوق الإنسان.

1- التعليم وحقوق الإنسان على ضوء المؤتمرات الدولية:

في هذه النقطة نحاول معرفة جهود أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها على ضوء المؤتمرات والندوات التي عقدتها في اتجاه تعزيز تعليم حقوق الإنسان، بدءا من إعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلى غاية إعلان عقد لتعليم حقوق الإنسان، والعديد من اتفاقيات التي اعتمدت خاصة أثناء وبعد إعلان فينا.

التمكين الحقوقي من خلال الحق في التعليم

1-1- التعليم وحقوق الإنسان قبل وأثناء فترة انعقاد مؤتمر فيينا لسنة 1993:

لقد جاء مصطلح تعليم حقوق الإنسان كنتيجة للجهود الكبيرة لأجهزة منظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها منذ فترة الستينيات والسبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، كمؤتمر اليونسكو لتعليم حقوق الإنسان (فيينا1978)، ومؤتمر اليونسكو(مالطة1988) من أجل تحقيق انتشار واسع لتعليم حقوق الإنسان وتوسيعه على كافة المستويات التعليمية وخاصة على المستوى الجامعي.

وقد كللت هذه الجهود باعتماد الجمعية العامة قرار رقم 65/1993 الصادر عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في 9 مارس 1993 " **التعليم وحقوق الإنسان**" وأوصت فيه باتخاذ التدابير اللازمة لإعلان عقد للتعليم في مجال حقوق الإنسان.

وفي الوقت ذاته عقد في الفترة من 8-11 مارس 1993 بمونتريال المؤتمر الدولي لمنظمة اليونسكو للتعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية، وطلب عدد من النشطاء الحقوقيين بالاعتراف بالتعليم في مجال حقوق الإنسان بوصفه أحد حقوق الإنسان واعتباره شرطا أساسيا لازما للإعمال الكامل لحقوق الإنسان.

هذا، وإن كان هناك تشديد قبل انعقاد مؤتمر فيينا لسنة 1993 على أن التعليم من أكثر الحقوق تأثيرا في إعمال باقي الحقوق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 الذي ينص على أن الحق في تعليم يدعم "حقوق الإنسان والحريات الأساسية"، ويعزز التفاهم والتسامح والصداقة فيما بين جميع الأمم والجماعات العرقية، أو الدينية[1]."

وفي الاتجاه نفسه ذهب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعديد من الاتفاقيات الدولية تحتوي بنود تتعلق بتعليم حقوق الإنسان كاتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من الاتفاقيات.[2]

ويمثل مؤتمر فيينا لسنة 1993 علامة فارقة في تاريخ التربية على حقوق الإنسان عندما أكد في بيانه الختامي على أنه يجب على الحكومات وبالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية أن تضطلع بمهمة نشر الوعي بحقوق الإنسان، حيث تبنى البيان مفهوما واسعا لتعليم حقوق الإنسان يتضمن كل المراحل التعليمية، ولفئات المجتمع كافة.

---

[1] - نصت المادة 26ف2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه:" أنه يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن تؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام."

[2] - إضافة إلى نص المادة 26ف2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصت المادة 13ف1 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية على أنه : " تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية وعدم المس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية." وكذا المادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل، والمادة 15 من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والمادة 07 من الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري.

كما أكد مؤتمر فيينا على أهمية تعليم حقوق الإنسان نظرا لما يحققه ذلك من تأسيس علاقات مستقرة ومتناسقة بين المجتمعات والجماعات وتعزيز الفهم المتبادل والتسامح والسلام. وبناء على ذلك أوصى المؤتمر الدول بوجوب تطوير استراتيجيات وبرامج محددة لضمان انتشار تعليم حقوق الإنسان[1].

2-1- التعليم وحقوق الإنسان بعد انعقاد مؤتمر فيينا لسنة 1993:

بعد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفيينا لسنة 1993 ، عقدت عدة مؤتمرات في فترة التسعينيات تتعلق بالتربية والتعليم حول حقوق الإنسان، كالمؤتمر الإقليمي حول التربية على حقوق الإنسان في إفريقيا (داكار 1998)، والمؤتمر الإقليمي لآسيا والباسفيك حول التعليم من أجل حقوق الإنسان (بيون بالهند 1999)، والمؤتمر الإقليمي حول تعليم حقوق الإنسان في العالم العربي (الرباط 1999)، وغيرها.

وقد جعلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1994 العقد الذي يغطي الفترة من جانفي 1995 حتى ديسمبر 2004 **عقد تعليم حقوق الإنسان**، ولتفعيل عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان، دعت الجمعية العامة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني إلى تركيز جهودها خلال فترة هذا العقد على تعزيز ثقافة عالمية لحقوق الإنسان من خلال تعليم حقوق الإنسان والتدريب والمعلومات العامة.

لذلك عملت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مطالبة الحكومات بتعزيز جهودها لتعليم حقوق الإنسان، وتقديم مساندة أفضل للحكومات النشيطة في هذا المجال، بما في ذلك تعبئة الموارد البشرية والمادية اللازمة.

في منتصف عقد تعليم حقوق الإنسان (1995-2004) وبعد أن أكدت التقارير العالمية عن التنمية البشرية و الفساد في العالم من وجود علاقة وثيقة بين عدم احترام حقوق الإنسان وتفشي الفقر والفساد، وسوء استخدام اعتبارات حقوق الإنسان في العلاقات الدولية، وانعكاس ذلك على الشعوب ، وخاصة في العالم العربي والقلق المتزايد من انتهاكها نتيجة الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية...

عقد مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي في الفترة 13-16 أكتوبر 2000 في القاهرة بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وبالتنسيق مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، وبمشاركة نحو مائة من الخبراء والمدافعين عن حقوق الإنسان، الذي قرر إصدار إعلان باسم " **إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان**" يؤكد في مضمونه على العديد من النقاط، أهمها:

1- عالمية مبادئ حقوق الإنسان، والترابط بين الحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق التضامنية، وعدم قابليتها للتجزئة، وأن حقوق المرأة هي جزء أصيل من منظومة حقوق الإنسان.

[1] - إعلان وبرنامج عمل فيينا، الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، المنعقد في فيينا بين 14-25 جوان 1993..https;//www.ohchr.org

2- أن تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان يشكل حقا أصيلا من حقوق الإنسان، ويملي على الحكومات على وجه الخصوص مسؤوليات والتزامات كبرى في الترويج والتعريف بمبادئ حقوق الإنسان وآليات حمايتها ونشر ثقافتها.[1]

2- مفهوم تعليم حقوق الإنسان والمفاهيم المقاربة له:

مما سبق فقد بلغت جهود الأمم المتحدة ذروتها في إعلانها عقد لتعليم حقوق الإنسان (1995-2004)، الذي كان نقطة انطلاق للعديد من الوثائق عن مفهوم تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتمييزه عن العديد من المفاهيم المقاربة له، وإبراز أهميته.

2- 1- مفهوم تعليم حقوق الإنسان:

إن تعليم حقوق الإنسان هو في الجوهر مشروع عام لتمكين الناس من الإلمام بالمعارف الأساسية اللازمة لتحررهم من كافة صور القمع والاضطهاد، وغرس الشعور بالمسؤولية تجاه حقوق الأفراد والمصالح العامة، فهو عملية متواصلة وشاملة تعم جميع صور الحياة، ويجب أن تنفذ إلى جميع أوجه الممارسات الشخصية والمهنية والثقافية والاجتماعية والسياسية والمدنية، ومن الضروري لكافة المهن أن ترتبط بمقاييس أداء تلتزم بقيم تستلهم الحقوق الأساسية للإنسان".[2]

وتشير منظمة العفو الدولية إلى أن تعليم حقوق الإنسان كمفهوم: هو تلك النشاطات المتعددة المصممة لجعل الأفراد قادرين على التسلح بمعرفة وفهم: مفاهيم حقوق الإنسان، والقيم وأنماط التفكير التي تؤدي إلى احترام هذه الحقوق، وفهم وإدراك دورهم كمواطنين في مجتمع ديمقراطي. ومعرفة الصكوك التي تصنف وتحمي حقوق الإنسان، والمهارات الهادفة إلى التمسك بها، وتأكيد القيم وأنماط التفكير التي تؤكد على نفس الحقوق للجميع، وتشجيع العمل للدفاع عنها[3].

وعليه، إن تعليم حقوق الإنسان هو كل سبل التعليم التي تؤدي إلى تطوير معرفة ومهارات وقيم حقوق الإنسان، و يتمحور على حقوق الإنسان من خلال تقدير وفهم مبادئها من طرف المعلم والمتعلم.

فمفهوم تعليم ثقافة حقوق الإنسان يعني أن تلك الثقافة لا تستقل كمادة ذات بناء مستقل في عملية التعليم، ولكنها تعني أن تدخل قيم حقوق الإنسان في بنية المواد الدراسية- أي دمج ثقافة حقوق الإنسان في منهاج كل مادة دراسية- فتكون حاضرة في صياغة أهداف كل مادة أو مقرر.

---

[1]- إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، الصادر عن مؤتمر قضايا تعليم ونشر- ثقافة حقوق الإنسان جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، المنعقد في الفترة 13-16 أكتوبر 2000 في القاهرة.https://cihrs.org

[2]- إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، المرجع السابق.

[3] - ذياب عواد يوسف، وآخرون، حقوق الإنسان في الحياة التربوية: الواقع والتطلعات، الطبعة الأولى 2008 ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، السنة 2008، ص147.

وهكذا، يمكن القول أن تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان هو عملية شاملة ومستمرة باستمرار الحياة، يتعلم بواسطتها الناس في كل مستويات التنمية، وكل شرائح المجتمع احترام كرامة الآخرين ووسائل ومناهج هذا الاحترام في كل المجتمعات.

2-2- المفاهيم المقاربة لمفهوم تعليم حقوق الإنسان

هناك العديد من المفاهيم المقاربة لمفهوم تعليم حقوق الإنسان، نذكر منها:

2-2-1- مفهوم التربية على حقوق الإنسان:

هناك مفهوم آخر يقارب مفهوم تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وهو مفهوم التربية على حقوق الإنسان، الذي يعتبر استراتيجية لتحقيق مشروع نشر ثقافة حقوق الإنسان من داخل العملية التعليمية وفي إطار الممارسة التربوية بهدف تأسيس القيم وترسيخها وربطها بتلك الحقوق.

فالعملية التربوية في مجال حقوق الإنسان هي عملية اجتماعية عن طريقها يتعلم الأفراد والجماعات داخل مجتمعاتهم الوطنية والدولية ولصالحها، بأن تنمي وعي وفهم كافة الأفراد لقدراتهم الشخصية واتجاهاتهم واستعداداتهم ومعارفهم.[1]

فالتربية على حقوق الإنسان تهدف بشكل عام إلى تغيير في أفكار الأفراد الناشئة وفي سلوكياتهم وفي نوعية حياتهم، للمساهمة في الوقاية طويلة الأمد من انتهاكات حقوق الإنسان واستثمارا إنسانيا مهما في اتجاه إقامة مجتمع مدني عادل يحظى فيه جميع الأفراد بالتقدير والاحترام والحياة الكريمة.[2]

2-2-2- مفهوم ثقافة حقوق الإنسان:

إن ثقافة حقوق الإنسان :"هي مجموعة القيم والمدركات والمحفزات التي تسود وسط جماعة ما في مكان ما، وتحث المجموع على أنماط السلوك المادي والمعنوي الإيجابي أو السلبي مع حقوق الإنسان؛ وتلعب التنشئة الاجتماعية والموروث القيمي من العادات والتقاليد والدين دورا هاما في تكوين ثقافة حقوق الإنسان في مجتمع ما[3]."

وعليه، إن ممارسات احترام حقوق الإنسان هي من تخلق ثقافتها بين الأفراد، وبجعل تلك الممارسات أنشطة عادية ومقبولة، يصبح من ثم تحبيذ احترام حقوق الإنسان ضمن مكونات البناء التنظيمي والنسيج الثقافي السائد في مجتمع ما وهو ما يعرف بثقافة حقوق الإنسان.

---

[1] - أبو شمالة فرج محمد، حقوق الإنسان، الطبعة الأولى 2009، الخليج صناع التغيير، عمان، الأردن، السنة 2009، ص 229.

[2] -المرجع نفسه، ص 227.

[3] - الدسوقي أحمد ، "نحو استراتيجية شاملة لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بين العاملين بجهاز الشرطة" ورقة عمل مقدمة إلى إحدى دورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان، كلية الدراسات العليا بأكاديمية مبارك للأمن، بوزارة الداخلية، بدون تاريخ الانعقاد، ص 03.

كما تعرف ثقافة حقوق الإنسان بأنها:" مجموعة القيم، والبنى الذهنية، والسلوكية، والتراث الثقافي، والتقاليد والأعراف التي تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان، ووسائل التنشئة التي تنقل هذه الثقافة في البيت والمدرسة والهيئات الوسطية، ووسائل الإعلام." [1]

2-3- أهمية تعليم حقوق الإنسان:

مما سبق ذكره، أصبح لتعليم حقوق الإنسان أهمية كبيرة على المستوى التنموي والحقوقي، واعتبر جزء لا يتجزأ من الحق في التعليم، وقد اكتسب بعض الإقرار بأنه يشكل في حدّ ذاته حق من حقوق الإنسان، ويتم النظر إليه كوسيلة أو كمتطلب لتمكين البشر بغية تحسين نوعية حياتهم.[2]

بل أكثر من ذلك، التعليم (المعرفة) يجب أن يكون متوحدا مع التمكين (الممارسة)، ولا يعني المعرفة بنصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان فقط، بل يعني إعادة تشكيل الوعي بهدف تمكين الناس من الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم الإنسانية، والدعوة لمباشرتها بالفعل وتقنينها بصورة أدق وأكثر اتساقا مما تشمل عليه الدساتير؛ ويجب أن يتعرف على وظيفته منذ البداية، لكي يتحول إلى استراتيجية للتغيير واستراتيجية لتطبيق منظومة حقوق الإنسان في الواقع الوطني، والقومي العربي بشكل عام.[3]

لذلك فمن حق كل شخص في العالم الحصول على المعلومات بأن يعرف ويطالب بكل الحقوق الواردة في الاتفاقيات والإعلانات الدولية، عن طريق القيام بتدريس حقوق الإنسان على مستوى كافة المراحل الدراسية فوفقا للمفاهيم السابقة لتعليم حقوق الإنسان، فإنه ينبغي تشجيع القيام بتعليم حقوق الإنسان على مستوى جميع مستويات التعليم، وذلك للخروج بالمفهوم من التداول السياسي الشائك والإعلامي إلى الحقل المعرفي المدرسي، بحيث ينشأ المفهوم مع نشأة الطالب بشكل متدرج ومتسق؛ وهذا ما يسمح بخلق ما يسمى بثقافة حقوق الإنسان، الثقافة التي تطمح جميع الشعوب المتقدمة إلى غرسها في نفوس تلامذتها وطلبتها.[4]

فمن أفضل الوسائل لحماية حقوق الإنسان ووضع حد للانتهاكات التي تحدث في العديد من البلدان تكمن في توعية الطلاب بحقوقهم، وتعليمهم كيفية الدفاع عنها في الوقت المناسب.

---

[1] - إعلان القاهرة حول تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، المرجع السابق.

[2] - منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لسنة 2005 بعنوان: " التعليم للجميع ضرورة ضمان الجودة"، منشورات اليونسكو، باريس، طبعة 2005، ص 150.

[3] - عبد الهادي آمال، وآخرون، إعداد مجدي النعيم، تمكين المستضعف (منظور عربي لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان)، طبعة 2000،مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (قضايا حركية-2)، القاهرة، السنة 2000،ص ص 35-36.

[4] - زيادة رضوان، مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي، الطبعة الأولى 2000، المركز الثقافي العربي، بيروت، السنة2000، ص ص 208-209.

ثانيا: أهداف وكيفية تعليم حقوق الإنسان من منظور حقوقي

في هذه الجزئية نحاول معرفة أهم أهداف تعليم حقوق الإنسان من منظور حقوقي، كبناء ثقافة عالمية حقوق الإنسان والمطالبة بالتمكين منها وحمايتها، وكيفية إدماجها في المناهج التعليمية، وبحث جميع سبل التعليم التي تؤدي إلى بناء ثقافة حقوقية في المجتمع وتطوير المعرفة والمهارات والقيم المتعلقة بذلك للرفع من الوعي الحقوقي، وبضرورة احترام والدفاع عن حقوق الإنسان.

لهذا سنحاول استخراج مختلف أهداف تعليم حقوق الإنسان من منظورها الحقوقي ومعرفة كيفية تعليم حقوق الإنسان للوصول إلى هذه الأهداف.

1- أهداف تعليم حقوق الإنسان من منظور حقوقي:

إن لعملية تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان أهداف أساسية، نذكر منها:

1-1- بناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان:

يعد مصطلح تعليم حقوق الإنسان إطاراً عاماً يهدف إلى مساعد الأشخاص على تنمية إمكاناتهم، مما يمكنهم من فهم هذه الحقوق والشعور بأهميتها وبضرورة احترامها والدفاع عنها، ويحوي هذا الإطار في داخله جميع سبل التعليم التي تؤدي إلى بناء ثقافة حقوقية في المجتمع وتطوير المعرفة والمهارات والقيم المتعلقة بذلك[1].

كما يساعد نشر ثقافة وتعليم حقوق الإنسان على تعزيز احترام الآخرين والحفاظ على التعدد والتنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، لبناء ثقافة التسامح والسلام والتعاون والتضامن بين الشعوب، ونبذ العنف والإرهاب.[2].

فبإمكان التعليم والتدريب أن يسهما، بل، ويجب أن يسهما في غرس قيم ومواقف في النفوس ترسخ فيها الحرص على التسامح والاحترام المتبادل والسلوك الديمقراطي، وتعزز فيها ملكات النقد والمعارف الأساسية عن الآخرين، وتفتح مجالا للتشجيع على نحو أنشط على احترام تنوع الثقافات[3].

وعليه، إن بناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان والإنماء الكامل للشخصية الإنسانية وإحساسها بالكرامة والحرية والمساواة والعدل الاجتماعي والممارسة الديمقراطية من أهداف تعليم حقوق الإنسان الأساسية، إضافة إلى دور هذا الأخير في بناء ثقافة التسامح والتعاون والتضامن بين الشعوب واحترام التنوع الثقافي.

---

[1] - الأنصاري لبنى عبد الرحمن: حول تعليم حقوق الإنسان، الأحد 13 أوت 2017،https://adelhr.Org

[2] - الموقع نفسه،ص03.

[3] - المركز الأوروبي للتدريب والبحث في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية (ETC)، " فهم حقوق الإنسان: دليل عن تعليم حقوق الإنسان"، فينا فبراير2014. http://www.etc-graz.eu، ص ص 22-23.

التمكين الحقوقي من خلال الحق في التعليم

2-1- التمكين من حقوق الإنسان والحريات الأساسية:

كما يهدف تعليم حقوق الإنسان إلى تعزيز وعي جميع فئات المجتمع بحقوقهم بما يساعد على تمكينهم من تحويل مبادئ حقوق الإنسان إلى حقيقة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، ورفع قدرتهم على الدفاع عنها، وحمايتها والنهوض بها على جميع المستويات.[1]

فالتعليم بحقوق الإنسان الذي يهدف إلى التمكين يمكن أن يثير الوعي بالبيئة الاجتماعية، وأن يوفر الأدوات اللازمة للتصدي للمشاكل والتفكير المنطقي، وإعداد أفراد يؤمنون بحقوقهم ومسؤولياتهم، ويصبحون عناصر "ممكنة" لتحقيق التنمية الإنسانية. فالأفراد الأفضل تعليما من الأرجح أن يطالبوا بسياسيات تلبي احتياجاتهم وتستجيب لأولويات التنمية الإنسانية.[2]

لذلك، إن التحدي الذي تتم مواجهته في معظم الحالات يتلخص في تمكين الناس من معرفة صلة حقوق الإنسان بحياتهم هم، وقد لا يشعر الناس في المجتمعات المعزولة بأن لهم حقوقا، وقد لا يعرف هؤلاء شيئا عن المواثيق الدولية، أو القوانين الوطنية، أو أنهم قد لا يشعرون بأن هذه القوانين تنطبق عليهم، وبالمقابل، فإن الناس في البلدان المتقدمة قد يعتقدون بأن كلمتي (حقوق الإنسان) والمفاهيم التي تنقلها هاتان الكلمتان هي من شأن الأمم الفقيرة التي تعيش في الأماكن النائية.

فعملية التمكين من حقوق الإنسان لا يتم بالمناداة الفارغة بقدر ما يتم بالعمل النضالي من أجل امتلاكها، وخلق أعمال تراكمية ترسخ في الوعي العربي ضرورة احترام الحقوق الإنسانية وجعلها رؤية مركزية تنطلق منها رؤيتنا إلى الذات والآخر؛ هذا العمل الذي يكون بمساعدة مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام.

وعليه، تمكين الأفراد ولاسيما المرأة وباقي الفئات الضعيفة في المجتمع العربي، للمطالبة بحقوقهم الأساسية عن طريق توعية هذه الفئات بالخصوص، وكل أفراد المجتمع، عموما بحقوقها التي تتم عن طريق التعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان لن يكون إلا بعد الاعتراف بها وإعطاءها الجانب الإلزامي، وإلغاء وتغيير التشريعات، والقوانين المنتهكة لها، أو عن طريق إعطاء الفئات المعنية وسائل للمطالبة بحقوقهم، وبالتعبئة الجماعية، وبالدفاع عن مصالحهم.

وهذا لكون منظومة حقوق الإنسان تعد مجموعة قيم وأفكار ونصوص تحتاج لمن يشرحها وينقلها إلى الناس، وتتطلب من يثير اهتمامهم بما تحتويه من مبادئ ومطالب ويحثهم على التمسك بها وفرضها في مجتمعاتهم، إذ بتجسيدها في الواقع تتحقق كرامتهم وتصان مصالحهم وتنتعش إنسانيتهم.[3]

---

[1]- الأنصاري لبنى عبد الرحمن، الموقع السابق.

[2]- المركز الأوروبي للتدريب والبحث في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية (ETC)، الموقع السابق، ص ص 24.

[3] - الجورشي صلاح الدين، واقع تكوين الصحافيين العرب وتدريبهم، الإعلام العربي وحقوق الإنسان، طبعة 1999،منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، نتائج البرنامج المندمج حول: تدعيم دور وسائل الإعلام العربية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان ونشرها، تونس، السنة 2000، ص 204.

كما يساعد نشر الثقافة الحقوقية على رفع الوعي الأخلاقي لأفراد المجتمع حيث يتعلم كل فرد كيفية التعامل مع الآخر، ومع البيئة في ظل منظومة أخلاقية، ويؤدي إلى ثقافة إيجابية تنمي لدى كل فرد روح المسؤولية، وتشجعه على المساهمة الفاعلة في بناء المجتمع، وإعداد أجيال المستقبل، والمحافظة على الموارد الطبيعية للدولة.[1]

فحقوق الإنسان وإن كانت ذات صفة قانونية، إلا أنها في كثير من الحالات تأخذ شكل مطالبات قوية في مجال الأخلاقيات الاجتماعية لأغراض متباينة مثلا: المطالبة بوضع نهاية للجوع، ولمعاملة المرأة غير متساوية مع الرجل، ويكفي القول بأن فكرة كل شخص في أي مكان من العالم بصرف النظر عن جنسيته، أو موقعه له حقوق أساسية ينبغي للآخرين أن يحترموها من تعطي لهذه الأخيرة شكل الالتزامات الأخلاقية[2].

2- كيفية تعليم حقوق الإنسان:

رغم الكم الهائل من الاتفاقيات والإعلانات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتوقيع مصادقة معظم الدول العربية على هذه الاتفاقيات، إلا أنه هناك العديد من التحديات لتوفير البيئة الملائمة للعملية التعليمية حول حقوق الإنسان من الحرية والعدالة والديمقراطية ووسائل اللازمة لنشرها بمساعدة مختلف وسائل الإعلام والاتصال والفواعل المجتمعية خصوصا في ظل تغير الحياة اليومية داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، نتيجة ما تشهده من سلوكيات غير أخلاقية للأفراد كالعنف والتعصب، غياب المكونات الديمقراطية للفرد، والتعاون غير الديمقراطي في المكانة الاجتماعية، مما يعلي شأن الاعتبارات المادية[3]، وغيرها، فوسيلة المؤسسات التعليمية لمواجهة هذه المتغيرات والتحديات هو البحث حول كيفية إدماج مفاهيم حقوق الإنسان ومبادئها في المناهج التعليمية التي تقدمها لطلابها.

2-1- أساسات تعليم حقوق الإنسان:

بما أننا نعيش في عالم متنوع من الثقافات والديانات، أوجبت منظمة اليونسكو ومنظمة العفو الدولية أن يرتبط تعليم حقوق الإنسان بالقيم الدينية والثقافية المحلية، ووفقا لاحتياجات مختلف الفئات داخل تلك المجتمعات، لذا قامتا بنشر أدلة وقواعد إرشادية للمعلمين وغيرهم حول كيفية تعليم حقوق الإنسان، حيث اعتبرت منطلقات وأساسيات لكيفية تعليم حقوق الإنسان.

لقد أكد التقرير الصادر عن المفوض السامي لحقوق الإنسان في نهاية فبراير 2003 في مضمونه، بشأن تعليم حقوق الإنسان، على ما يلي:

1- الحاجة إلى تدريب العاملين في مجال تعليم حقوق الإنسان تدريباً شاملاً وموجهاً حسب وظائفهم.

---

[1]- موسشيت دوجلاس، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولى2000، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، السنة 2000، ص204.

[2] - المركز الأوروبي للتدريب والبحث في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية (ETC)، الموقع السابق، ص21.

[3] - ذياب عواد يوسف، وآخرون، المرجع السابق، ص ص 27-28.

2- هناك فئات مجتمعية بحاجة إلى أن تعطى الأولوية في تعلم حقوق الإنسان، وهم المسئولون في القطاعات الحكومية، والإعلام، ومجتمع المال والأعمال.

3- الحاجة إلى وضع مؤشرات الجودة وأنظمة التقييم لقياس أثر أنشطة تعليم حقوق الإنسان.[1].

فعندما نريد أن ندخل تعليم حقوق الإنسان في النطاق الأكاديمي، من الضروري الإحاطة ببعض البديهيات الأولية الضرورية:

- تحليل العناصر المعنية بالتعليم: السلطات الدولانية، أشكال السلطة في صفوف المجتمع، القدرة الفعلية لمن يمثل " السلطة المضادة".

- فهم التكوينات العضوية في المجتمع وفرز المساحات الخاصة- العامة ومستويات التفرد.

- امتلاك معرفة جيدة بالثقافات والثقافات الفرعية السائدة الأمر الضروري لإعداد مشروع تعليمي.

- القيام باستفتاءات رأي في نطاق العينة المعنية من السكان حول تعريفها الأكثر تداولا لكلمات مثل: حقوق الإنسان، الديمقراطية، دولة القانون.

- كتابة تقرير عن التجارب التي حدثت مسبقا، في حال وجودها.

- دراسة جدل الداخل- الخارج بين المعطيات الأساسية لفلسفتنا مع معطيات المجتمع المعني، الأمر الذي يمكن أن يساعدنا بشكل كبير في تطبيق قاعدة تعليمية هامة:" من الداخل وليس فقط من الخارج."[2]

فليس بالإمكان الحديث عن نموذج تعليمي صالح لكل ظرف ومكان لتعليم حقوق الإنسان، وتشير التجربة المحدودة في العالم العربي وبلدان من الجنوب أن من الضروري تجنب الوقوع في الخطاب الإيديولوجي، وحتى عندما يدخل تعليم حقوق الإنسان في النطاق الأكاديمي، من الضروري أن يبقى باستمرار تحت العين النقدية لنشطاء حقوق الإنسان والديمقراطيين، لأنه من الصعب دمج مبادئ الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بشكل آلي في منظومات القيم المحلية وأقلمتها بنسق واحد مع البنى المجتمعية المختلفة، والنظام الاجتماعي والسياسي السائد بها[3].

[1] - الأنصاري لبنى عبد الرحمن، الموقع السابق، ص04.

[2] - مناع هيثم، الإمعان في حقوق الإنسان، طبعة الأولى 2000، موسوعة عالمية مختصرة، الأهالي للطباعة والنشر- والتوزيع، السنة 2000، ص ص 105-106.

[3] - المرجع نفسه، ص 105.

فالتعليم يكون فاعلا إذا كان دائما وشاملا، بأن يشمل المدرسة والجامعة، وللأسرة بالتأكيد دورها الهام كذلك حال وسائل الاتصال السمعية والبصرية والمكتوبة، ودور الفعال النقابات والجمعيات، وغيرها من الفواعل المجتمعية.[1]

مما سبق ذكره، فمن أهم أساسيات تعليم وتعلم حقوق الإنسان، نذكر:

- المسؤولية الجماعية التشاركية.
- الوعي بثقافة حقوق الإنسان.
- الاتجاهات الإيجابية نحو تعليم وتعلم حقوق الإنسان.
- تهيئة بيئة تعليمية ملائمة لتعليم وتعلم حقوق الإنسان.
- وضوح أهداف تعليم وتعلم حقوق الإنسان.
- توظيف المنحى التكاملي في تعليم وتعلم حقوق الإنسان.
- توظيف الخبرات والتجارب الحياتية.
- توظيف استراتيجيات التعليم والتعلم المختلفة في إطار التربية الديمقراطية.[2]

فمن الواضح أن من أهم منطلقات تعليم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، هو معرفة مبادئ حقوق الإنسان ودمجها ضمن الأنظمة والقيم الفردية والجماعية، فمجالات حقوق الإنسان متنوعة ومتداخلة مع مجالات متعددة فكرية واقتصادية وثقافية واجتماعية، فهو مشروع شامل يستهدف الإنسان المواطن لتكوينه تكوين متكامل يؤهله في أداء سلوكه وفقا لمعرفته بحقوقه وحقوق الآخرين،[3] فالمواد الدراسية جميعها قابلة لإدماج التربية على حقوق الإنسان، حيث يمكن إيراد هذه الحقوق في الموضوع، ثم تحويلها إلى مواد تعليمية يعتمد تدريسها على أهداف تعليمية لمحتوى المادة.[4]

فمن الأهمية أن يراعي المسئولون عند وضع برامج تعليم حقوق الإنسان وتنظيمها المضامين: الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية في عملهم، مع الأخذ في الحسبان التأثير الإيجابي المتوقع والممتد لهذه البرامج. فحقوق الإنسان يجب أن يستهدف تعليمها تكوين مشاعر إيجابية معينة، وأن يرتكز تعليمها على عدد محدود من الموضوعات في كل صف دراسي بما يتيح فرصة أكبر للمناقشة المتعمقة.

---

[1] - المرجع نفسه، ص 106.

[2] - عطية خليل عطية، أساسيات في حقوق الإنسان والتربية، الطبعة الأولى 2010، دار البداية ناشرون وموزعون عمان، الأردن، السنة 2010، ص21.

[3] - المرجع نفسه، ص20.

[4] - المرجع نفسه، ص 299

مع مراعاة المدخل الديني كأهم المداخل الأساسية لتعميق تعليمها، لأن الإسلام سبق جميع المواثيق والشرائع الوضعية في إرساء مبادئ هذه الحقوق واحترام الكرامة الإنسانية، بكفالته لمبادئ الشورى والحق والعدل والمساواة بين البشر بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الدين، فالإسلام أول من قرر المبادئ الخاصة بحقوق الإنسان في أكمل صورة وأوسع نطاق، والأمة الإسلامية في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين من بعده كانت أسبق الأمم في السير عليها.[1]

2-2- حالة تعليم حقوق الإنسان في الدول العربية:

تشكل الشرعية الدولية لحقوق الإنسان من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966، والصكوك الدولية التي عززتها، لاسيما حقوق الطفل عام 1989 واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عام 1979 مرجعية كل برنامج أو عملية تثقيف في مجال حقوق الإنسان وإطارا قانونيا لها.

حيث وضعت الأمم المتحدة الآليات الخاصة بحمايتها، وأوجبت على الدول الأطراف الالتزام بدمجها في أنظمتها القانونية الوطنية، والعمل على اتخاذ كافة التدابير التشريعية والإجراءات التنفيذية بما يضمن احترامها وإنفاذها.[2].

نتيجة لذلك، صادقت معظم دول العالم على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان، وعلى باقي الاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، لكن رغم اعتراف هذه الدول بحقوق الإنسان في دساتيرها، إلا أنها لم تعمل على نشر ثقافتها العالمية على المستوى الوطني، وذلك عن طريق تعليمها للأجيال، حيث أن مادة حقوق الإنسان لا يتم تدريسها كمادة مستقلة في جميع أطوار التعليم، بل تنشر مبادئها ضمنيا بشكل غير مباشر، هذا بشأن الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بينما لا نجد بوادر لتعليم ونشر مبادئ حقوق الإنسان لدى الكثير من الدول التي لم تصادق على العهدين الدوليين لحقوق الإنسان.[3]

لقد أشارت دراسة تقييمية لمحتوى الكتب المدرسية ألقيت في الندوة العربية حول التربية على حقوق الإنسان في بيروت سنة 1997 شملت عشراً من الدول العربية التي صادقت أساساً على العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، إلى أنه كان هناك بوادر اهتمام بتدريس مبادئ حقوق الإنسان ضمن مضامين النصوص التي وردت في الكتب المدرسية، ولكن هذه البوادر ليست ذاتها في كل البلدان العربية، ولا بطريقة نفسها في كل مواد

[1]- ذياب عواد يوسف، وآخرون، ص 147

[2] - العنبكي نزار، " تعليم حقوق الإنسان في الجامعات"، ورقة في ضوء البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، بدون تاريخ الانعقاد، ص 02

[3] - الأنصاري لبنى عبد الرحمن، الموقع السابق، ص 05.

التعليم وفي جميع سنوات التدريس، ولا تدرس مادة حقوق الإنسان بوصفها مادة مستقلة في جميع أطوار التعليم.

وفي أفضل الأحوال يتم تعليم حقوق الإنسان بشكل صريح من خلال مادة التربية المدنية (في التعليم الأساسي والثانوي)، ومادة حقوق الإنسان (في التعليم الجامعي) كما هو الحال في تونس والجزائر، لكن في معظم الدول العربية الأخرى يمكن أن نجد هناك نشر للمبادئ والقيم المتصلة بحقوق الإنسان في مادة التربية المدنية أو المواد الدراسية الأخرى في مراحل التعليم الأخرى يتم ضمنياً وبشكل غير مباشر.

وحتى وإن كان هناك تعليم لحقوق الإنسان من خلال مقرر منفصل ضمن مقررات التعليم الجامعي يكون ذلك بأسلوب جاف يحولها إلى مجرد معلومات يحفظها الطلاب دون أن يعني فهمها شيئاً كبيرا بالنسبة لهم. وهذا المقرر يفتقد لآلية رصد ومتابعة لجدواه ولا يجري على أساس خطة عمل معتمدة تضمن لها الأدوات المطلوبة والدعم والموارد، وتعكس استراتيجية وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

وككل تعليم فوقي لا يستند إلى خطة متدرجة تبدأ من مستوى التعليم الابتدائي والثانوي وتنتهي في مستوى الدراسات العليا في التعليم العالي، فإن عملية تدريس مادة حقوق الإنسان سوف تكون عبئا كبيرا على الطلبة في مثل هذا الوضع، لاسيما وأن فكرة حقوق الإنسان ذاتها تجسد مفاهيم قيمية يصعب استيعابها بدون وجود أساس سابق من التعليم في المستويات الدنيا، ولذلك يؤدي طرحها إلى إحداث إرباك في المفاهيم ونزاع مستمر بين القيم التي تعكسها مادة حقوق الإنسان، والقيم الراسخة في ثقافة الطلبة المحلية التي تبدو متعارضة معها لأول وهلة[1].

ففي تجربة العالم العربي، بشكل عام، ينبع التعاطف مع حقوق الإنسان من الآلام التي تسببها تجاوزت السلطة السياسية والتي تتناول بشكل خاص الاعتقال التعسفي، التعذيب والاختفاء القسري. وهذا يشكل مرجعية سلبية وموقف رد فعلي في الوعي الجماعي أكثر منه معرفة حقيقية على هذا الصعيد[2].

ينطبق نفس الشيء على برامج التأهيل والتدريب الموسمية، فهي الأخرى تتم بناء على مبادرات فردية وفي سياق أقرب إلى التظاهرة الاحتفالية منه إلى التظاهرة التثقيفية.

وحيث أنه من بين طرق تعليم حقوق الإنسان تدريب العاملين في مجال تعليم حقوق الإنسان تدريباً شاملاً وموجهاً حسب وظائفهم.

فإن بناء القدرات يكون للعاملين في مجال حقوق الإنسان، وللأفراد العاملين خارج مجال حقوق الإنسان وهذا حسب الموارد المتاحة البشرية والمالية، وبناء الوعي في المجتمع ما بحقوق الإنسان يمثل الخطوة الأولى نحو بناء

[1] - العنبكي نزار، المرجع السابق، ص ص02-03.

[2] - مناع هيثم، المرجع السابق، ص 107.

مجتمع يكن التقدير لتلك الحقوق، فعندما لا يعرف الناس حقوقهم قد تصبح التصرفات التي تنطوي على انتهاكات من جانب السلطة مقبولة أو محتملة أو يمكن غض النظر عنها.

الواقع أن بعض كليات الشرطة في الدول العربية قد أدخلت ثقافة حقوق الإنسان في منهجها الدراسي. كما تتولى السلطات في بعض هذه البلدان تنظيم دورات تدريبية لضباط الشرطة حول هذه الموضوعات.

إلا أن ذلك كله لا ينفي أن قوى الأمن والقوات المسلحة في الدول العربية لا تخضع للرقابة العامة وتتمتع بالحصانة من المساءلة، وهذا يمثل تهديدا لأمن الإنسان.[1]

خاتمة:

بما أن ثقافة حقوق الإنسان تعرف بأنها مجموعة القيم، والبنى الذهنية، والسلوكية، والتراث الثقافي، والتقاليد والأعراف التي تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان، فإنه يمكننا أن نستخلص، النتائج الآتية:

أولا: النتائج

- إن عملية تدوين حقوق الإنسان على صفحات المواثيق الدولية والنصوص الدستورية والقانونية المختلفة، لا يكف لبناء ثقافة حقوق الإنسان، بل يجب أن ترسخ مفاهيم هذه الحقوق بين ضمائر أفراد المجتمع وتنعكس في أنشطتهم وسلوكياتهم اليومية المعتادة، أي لابد من العمل على تغيير سلوك الأفراد نحو التعامل بإيجابية مع هذه الحقوق والحريات.

- تبرز أهمية التربية والتعليم على حقوق الإنسان ودورهما في بناء ثقافة حقوق الإنسان، كونهما تعمل على إصلاح الفرد، والأسرة، والمجتمع بإقامة علاقات سليمة بين الأفراد تقوم على أساس العدالة، والمساواة، والتكامل، لأن الثقافة العربية تضم إلى جانب الجوانب الإيجابية العديد من الجوانب السلبية، كغياب المكونات الديمقراطية للفرد، وضعف روح التسامح في إدارة الأمور، وتركز الصلاحيات بيد واحدة في شتى المستويات، وكذلك التعاون غير الديمقراطي في المكانة الاجتماعية، مما يعلي شأن الاعتبارات المادية.

- هناك علاقة وثيقة بين التعليم وحقوق الإنسان، هذا الأخير الذي يعتبر هدفا في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف الأساسية في المجتمع عن طريق المؤسسات التعليمية، بمساعدة المؤسسات المجتمعية الوطنية والدولية الأخرى من تنمية الوعي بحقوق الإنسان، وتنمية قدرات الأفراد في فهم وإدراك مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان وإدماجها في سلوكياتهم وحياتهم الفعلية، وتكوين اتجاهاتهم نحو القيم العليا (قيم التسامح واحترام الآخرين، والمساواة والعدالة والحرية والسلام، وغيرها)

[1] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2009، بعنوان:" تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، طبع في لبنان، 2009 ، ص 64.

ثانيا: الاقتراحات

- على كافة الحكومات، والمنظمات الدولية وغير الحكومية، وباقي الجمعيات المهنية، وكل قطاعات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام تركيز جهودها لتعزيز ثقافة عالمية لحقوق الإنسان عن طريق نشرها وتوعية المجتمع بها، وتعليمها وتدريبها خاصة للعاملين في مجال تعليمها، وللفئات المهمشة، وللمسئولين في القطاعات الحكومية، والإعلام، ومجتمع المال والأعمال.

- لابد من تضمين مبادئ حقوق الإنسان في أهداف المقررات الدراسية المختلفة ومحتواها في المراحل التعليمية المختلفة، وتعميم تعليم حقوق الإنسان وتدريسه في جميع مراحل التعليم (الأساسي والثانوي والجامعي)، خاصة في الدراسات العليا بالتشجيع القيام ببحوث الماجستير والدكتوراه في مجال حقوق الإنسان، وتضمين حقوق الإنسان حتى في مناهج محو الأمية، ومختلف مناهج التعليم غير النظامي.

- لخصوصية الثقافة العربية لابد من دعوة الأكاديميين والباحثين والفقهاء إلى إبراز أصول ومرجعية حقوق الإنسان في الإسلام وإزالة التعارض بينها ومبادئ حقوق الإنسان، للعمل على إدماج قيم حقوق الإنسان في الأعراف والتقاليد الثقافية العربية، مع القيام بدراسات ميدانية لتقييم التجارب العربية الحكومية وغير الحكومية في تعليم حقوق الإنسان وتحديد عوائق التي تحول دون ذلك.

- تنظيم دورات تدريبية للمعلمين، وتنظيم حملات سنوية للتوعية والتعريف بحقوق الإنسان، وغيرها من النشاطات العلمية والتربوية التي يجب أن تقام بشكل مستمر حتى تصبح مفاهيم حقوق الإنسان جزء من ثقافة وسلوك الفرد والمجتمع.

قائمة المراجع:

1- الكتب:

1- عبد الهادي آمال، وآخرون، إعداد مجدي النعيم، تمكين المستضعف (منظور عربي لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان)، طبعة 2000،مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (قضايا حركية-2)، القاهرة، السنة 2000.

2- دونللي جاك، ترجمة مبارك علي عثمان، مراجعة مُحَمَّد نور فرحات، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، الطبعة العربية الأولى 1998،الناشر المكتبة الأكاديمية، القاهرة، السنة 1998.

3- موسشيت دوجلاس، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولى2000، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، السنة2000 .

4- مناع هيثم، الإمعان في حقوق الإنسان، طبعة الأولى 2000، موسوعة عالمية مختصرة، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، السنة 2000.

5- علوان مُحَمَّد يوسف، الموسى مُحَمَّد خليل، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى 2007، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، السنة2007.

6- الدباس علي مُحَمَّد صالح ، علي عليان مُحَمَّد أبو زيد، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ودور شرعية الإجراءات الشرطية في تعزيزها: دراسة تحليلية لتحقيق التوازن بين حقوق الإنسان وحرياته، وأمن المجتمع تشريعيا وفقها وقضاءا، طبعة 2005،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، السنة 2005.

7- ذياب عواد يوسف، وآخرون، حقوق الإنسان في الحياة التربوية: الواقع والتطلعات، الطبعة الأولى 2008 ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، السنة 2008.

8- عطية خليل عطية، الطبعة الأولى 2010، أساسيات في حقوق الإنسان والتربية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، السنة 2010.

9- فرج مُحَمَّد أبو شمالة، حقوق الإنسان، الطبعة الأولى 2009، الخليج صناع التغيير، عمان، الأردن، السنة 2009.

10- الجورشي صلاح الدين، واقع تكوين الصحافيين العرب وتدريبهم، الإعلام العربي وحقوق الإنسان، طبعة 1999،منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، نتائج البرنامج المندمج حول: تدعيم دور وسائل الإعلام العربية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان ونشرها، تونس، السنة 2000.

4- زيادة رضوان، مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي، الطبعة الأولى 2000، المركز الثقافي العربي، بيروت، السنة2000.

2- المقالات:

1- قرني بهجت، التنمية الإنسانية العربية في القرن الحادي والعشرين: أولوية التمكين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان، المجلد 37، العدد 428، السنة 2014.

3- الملتقيات:

1- الدسوقي أحمد، نحو إستراتيجية شاملة لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بين العاملين بجهاز الشرطة، ورقة عمل مقدمة إلى إحدى دورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان، كلية الدراسات العليا بأكاديمية مبارك للأمن، بوزارة الداخلية، مصر،بدون تاريخ الانعقاد.

2- العنبكي نزار، تعليم حقوق الإنسان في الجامعات، ورقة في ضوء البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، بدون تاريخ الانعقاد.

4- المواقع الإلكترونية:

1- الأنصاري لبنى عبد الرحمن ، حول تعليم حقوق الإنسان،الأحد 13 أوت 2017،https://adelhr.Org

2- المركز الأوروبي للتدريب والبحث في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية (ETC)، فهم حقوق الإنسان: دليل عن تعليم حقوق الإنسان، فينا فبراير2014، http://www.Etc-graz.eu

5- النصوص القانونية :

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر بموجب قرار الجمعية العامة رقم 217ألف د-3، المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

2- إعلان وبرنامج عمل فيينا، الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، المنعقد في فيينا بين 14-25 جوان 1993.

3- إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، الصادر عن مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، المنعقد في الفترة 13-16 أكتوبر 2000 في القاهرة.

4- الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 16 ديسمبر لسنة 1966.

6- التقارير:

1- منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لسنة 2005 بعنوان: "التعليم للجميع ضرورة ضمان الجودة"، منشورات اليونسكو، باريس، طبعة 2005.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2009، بعنوان: "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، طبع في لبنان، 2009.